المرصد

عين على الأحداث

الخميس 7 مايو 2020 | 31 صفحة | العدد 116 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

مبادرة القاهرة.. الحل الأخير للأزمة الليبية؟

ترحيب ليبي داخلي واسع بمبادرة القاهرة

شلوف: إعلان القاهرة خارطة طريق متكاملة

الاشراف: محمد بالطيب - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

بادرة القاهرة..

الحل الأخير للأزمة الليبية؟

مجلة «المرصد»

في وقت تتسارع الأحداث العسكرية والسياسية وحتى الدّولية في الملف الليبي، تتواصل المعارك غرب مدينة سرت الاستراتيجية في البلاد. وتحاول الميلشيات المسلحة المنضوية حكومة الوفاق المسنودة بالدّعم العسكري التركي السيطرة على المدينة في خطوة أولى نحو منطقة الهلال النفطي.

الرئيس التركي الذي أعلن بفخر عن انتصارات جنوده في ليبيا بالسيطرة على مدينة ترهونة، أعلن أيضًا بشكل صريح، وهو يستعرض أمام شاشات الكاميرا خارطة ليبيا عن خطة بلاده في السيطرة على الجفرة والسرت من أجل السيطرة على النفط، بحسب زعمه.

وسط كل هذا أعلن الجيش الوطني الليبي عن تصدّيه لعدّة محاولات للتقدّم نحو مدينة سرت مشيرا الى استعمال كثيف للطيران الحربي في هذه المعركة، التي تبدة مصيرية فعلا للطرفين.

وبالتوازي مع ذلك وفي خطوة سريعة وسط تطورات الأحداث الليبية المتسارعة بطبعها، أعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، يوم السبت الماضي عن مبادرة لحل الأزمة في ليبيا، وقال السيسي، خلال مؤتمر صحفي في القاهرة، مع رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح وقائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر، إن هذه «المبادرة تدعو إلى وقف إطلاق النار وإخراج المرتزقة وتفكيك الميليشيات في ليبيا».

وأعلن أن «المبادرة ليبية ـ ليبية باسم إعلان القاهرة، تشتمل على احترام كل المبادرات والقرارات الدولية بشأن وحدة ليبيا، مؤكدا أنها تشمل دعوة كل الأطراف الليبية لوقف إطلاق النار اعتبارا من يوم الاثنين المقبل، وشدد على أهمية مخرجات قمة برلين بشأن الحل السياسي في ليبيا. وقال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إن «الاتفاق يهدف إلى ضمان تمثيل عادل لكافة أقاليم ليبيا الثلاثة في مجلس رئاسي ينتخبه الشعب تحت إشراف الأمم المتحدة»، كما يتضمن الالتزام بإعلان دستوري ليبي وإخراج المرتزقة الأجانب من كافة الأراضي الليبية.

أوّل ردود الأفعال جاءت من المستشار عقيلة صالح نفسه، رئيس البرلمان الليبي، الذي أكّد في تصريح اعلامي أن رفض مبادرة القاهرة لحل الأزمة الليبية، سيؤدى إلى استمرار المعارك العسكرية.

وأهم تلك الرّدود جاء من موسكو، حيث قالت وزارة الخارجية الروسية الاثنين (الثامن من يونيو/حزيران) إن مبادرة السلام المصرية الجديدة يجب أن تكون المنتدى الرئيسي لتقرير مستقبل البلاد. ووصفت موسكو المقترحات التي طرحتها القاهرة بأنها شاملة وأنه يمكنها أن تصبح بمثابة أساس لمفاوضات طال انتظارها بين الطرفين المتناحرين في ليبيا.

كما قالت الخارجية روسية في سياق متّصل أنّها إنها تعول على أن السلطات في طرابلس سوف تستجيب بسرعة لإيلاء الاهتمام باللازم لدعوة القاهرة إلى السلام.

لكن الرّد في المقابل كان على لسان تركيا الطرف الأهم والرئيسي في مواجهة الجيش الوطني الليبي، التي قال وزير خارجيتها مولود تشاووش أوغلو، في تصريحات مع الصحيفة أنّ «مسعى

الرئيس التركي الذي أعلن بفخر عن انتصارات جنوده في ليبيا بالسيطرة على مدينة ترهونة، أعلن أيضًا بشكل صريح، وهو يستعرض أمام شاشات الكاميرا خارطة ليبيا عن خطة بلاده في السيطرة على الجفرة والسرت من أجل السيطرة على النفط، بحسب زعمه.

وقف إطلاق النار المعلن في القاهرة مات في مهده. إذا كان سيجري التوقيع على وقف لإطلاق النار، فإنه ينبغي أن يكون عبر منصة تجمع كل الأطراف معا»، بحسب تعبيره.

وقال تشاووش أوغلو، أن «المبادرة باطلة بالنسبة لتركيا حيث أن أي مبادرة تسوية في ليبيا يجب أن تكون تحت رعاية الأمم المتحدة»، مشيرا إلى أن «حفتر تجنب توقيع اتفاقيات التسوية في موسكو وبرلين، بل على العكس زاد من عدوانيته ولم يقترب من التسوية رغم كل هذا الجهد»، على حد قوله.

** موقف أمريكي وأوروبي داعم للمبادرة:

في ذات سياق المبادرة ومباحثات الأزمة الليبية، أجرى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أمس الأربعاء ،اتصالًا هاتفيًا مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأنه تم خلال الاتصال تبادل وجهات النظر حول تطورات الوضع في ليبيا، في ضوء إطلاق مبادرة «إعلان القاهرة»، حيث أعرب ترامب عن ترحيبه بالجهود المصرية لتحقيق التسوية السياسية للأزمة ولإنهاء أعمال العنف بدعم وقف إطلاق النار في ليبيا، وتفعيل إرادة الشعب الليبي في تحقيق الأمن والاستقرار لبلاده، بحسب قوله.

كما قال مجلس الأمن القومي الأمريكي إنه يأمل في أن تؤدي المبادرة المصرية

قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إن «الاتفاق يهدف إلى ضمان تمثيل عادل لكافة أقاليم ليبيا الثلاثة في مجلس رئاسي ينتخبه الشعب تحت إشراف الأمم المتحدة». كما يتضمن الالتزام بإعلان دستوري ليبي وإخراج المرتزقة الأجانب من كافة الأراضي الليبية.

أجرى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أمس الأربعاء ،اتصالًا هاتفيًا مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأنه تم خلال الاتصال تبادل وجهات النظر حول تطورات الوضع في ليبيا، في ضوء إطلاق مبادرة «إعلان القاهرة»، حيث أعرب ترامب عن ترحيبه بالجهود المصرية لتحقيق التسوية السياسية للأزمة ولإنهاء أعمال العنف بدعم وقف إطلاق النار في ليبيا، وتفعيل إرادة الشعب الليبي في تحقيق الأمن والاستقرار لبلاده، بحسب قوله.

بشأن ليبيا إلى وقف إطلاق النار وخروج القوات الأجنبية وعودة أطراف النزاع إلى مائدة التفاوض تحت إشراف الأمم المتحدة.

وجاء هذا الموقف يوما واحدا بعد تعليق سفارة واشنطن في ليبيا عبرت فيه عن ترحيبها بأي مبادرة للحل السياسي التي يمكنها إنهاء حالة الصراع والانقسام.

إلى ذلك، وفي نفس السياق، قال وزير الخارجية والتعاون الدولي الإيطالي لويجي دي مايو، فيما يتعلق بـ«المبادرة المصرية الخاصة بحل الأزمة الليبية»، إنه «مقترح يمكن تنفيذه».

وأضاف: «ما نزال مقتنعين بأن أي مبادرة لحل الأزمة الليبية، يجب أن تكون شاملة للكل، ومقبولة من جانب جميع الأطراف»، وأن «توضع في إطار عملية برلين»، التي تمثل «السبيل الوحيد للمضي قدما».

وخلال إحاطة برلمانية عن قضايا الساعة، الأربعاء، أضاف الوزير مايو، أنه «لقد رحبنا باستئناف المفاوضات بقيادة بعثة الدعم للأمم المتحدة في ليبيا، حول وقف إطلاق نار دائم، في إطار لجنة (5+5) المشتركة».

** مواقف دولية أخرى داعمة:

المبادرة حازت أيضًا على الدّعم الجزائري حيث أكد الوزير المستشار للاتصال الناطق الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، محند أوسعيد بلعيد، أن الجزائر تلعب دور الوسيط في الأزمة الليبية. وقال بلعيد، إن الجزائر تقف على مسافة واحدة مع جميع الأطراف، لأنها تعمل على لعب دور الوسيط، والذي لا ينحاز لأي فريق أو ينتظر شيئا آخر.

وأضاف أن الجزائر ترحب بالمبادرة

لكن الرّد في المقابل كان على لسان تركيا الطرف الأهم والرئيسي في مواجهة الجيش الوطني الليبي، التي قال وزير خارجيتها مولود تشاووش أوغلو، في تصريحات مع الصحيفة أنّ «مسعى وقف إطلاق النار المعلن في القاهرة مات في مهده. إذا كان سيجري التوقيع على وقف لإطلاق النار، فإنه ينبغي أن يكون عبر منصة تجمع كل الأطراف معا»، بحسب تعبيره.

◇◇◇◇◇◇◇◇◇◇◇◇◇◇◇

كما أيدت الإمارات العربية المتحدة، المبادرة المصرية وقال وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش في تغريدة اليوم إنّ المبادرة المصرية تسهم في تعزيز «الزخم العربي والدولي لوقف النار الفوري، وانسحاب القوات الأجنبية، والعودة إلى المسار السياسي». وأضاف «لا يمكن إعادة عقارب الزمن إلى قرنٍ خلا عبر التدخل العسكري المفتوح وتجاهل الإرادة الدولية الداعمة للحل السياسي».

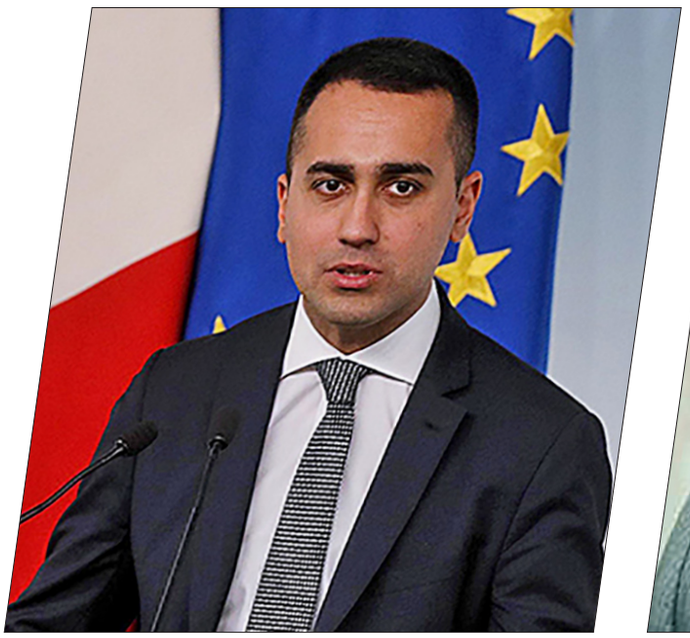

الأخيرة لمصر لوقف إطلاق النار في ليبيا، مؤكدا أن الجزائر ترحب بكل مبادرة من شأنها كف الدماء. وجدد بلعيد ، تأكيده على أن الجزائر مهتمة بكل ما يجري في ليبيا، وهو ما عبر عنه رئيس الجمهورية في أكثر من تصريح.

كما أيدت الإمارات العربية المتحدة، المبادرة المصرية وقال وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش في تغريدة اليوم إنّ المبادرة المصرية تسهم في تعزيز «الزخم العربي والدولي لوقف النار الفوري، وانسحاب القوات الأجنبية، والعودة إلى المسار السياسي». وأضاف «لا يمكن إعادة عقارب الزمن إلى قرنٍ خلا عبر التدخل العسكري المفتوح وتجاهل الإرادة الدولية الداعمة للحل السياسي».

** هل تنهي مبادرة القاهرة الأزمة الليبية؟

تبدو هذه المبادرة/ في ظل كافة المعطيات العسكرية والوقائع الميدانية والتصريحات الدبلوماسية، وفي ظلّ ما وصلته الأزمة الليبية نفسها كأنها حل أخير للملف الليبي المعقد والشائك الذي يزداد تعقيدا ومأساوية يوما بعد آخر بسبب المعارك والفوضى والخسائر الاقتصادية الكبيرة التي تتكبدها البلاد.

بدا المستشار عقيلة صالح في ردّ فعله الأوّل حول المبادرة واضحًا كأنّه يكمل فصلا ختاميًا فيها حين أكّد في تصريح اعلامي أن رفض مبادرة القاهرة لحل الأزمة الليبية، سيؤدى إلى استمرار المعارك العسكرية.

بينما رأى رئيس لجنة الطاقة بمجلس النواب «عيسى العريبى»، أن التأييد الدولي من أغلب دول العالم لإعلان القاهرة يضع تركيا وحكومة الوفاق -بعد رفضهما له- في عزلة دولية باتت واضحة من خلال الترحيب الدولي والمحلي.

وأكد العريبي، أن التأييد الدولي يكشف حقيقة الدور التركي وأطماعه في ثروات ليبيا وإنشاء قواعد استعمارية فيها، قائلا « النظام التركي يزعزع أمن واستقرار ليبيا والمنطقة بالكامل ويدعم الجماعات الإسلامية المتطرفة منذ سنوات طويلة، الأمر الذي يؤدي إلى إزهاق أرواح الليبيين ونهب خيراتهم وتحويل ليبيا إلى سوريا جديدة».

يبقى الرّفض المقابل من حكومة الوفاق وداعمها التركي هو العائق الأبرز نحو إنجاح المبادرة والعودة إلى المفاوضات وهو رفضٌ يبدو الى حدّ الآن قطعيا رغم الدّعم الدّولي الواسع للمبادرة.

يبقى الرّفض المقابل من حكومة الوفاق وداعمها التركي هو العائق الأبرز نحو إنجاح المبادرة والعودة إلى المفاوضات وهو رفضٌ يبدو الى حدّ الآن قطعيا رغم الدّعم الدّولي الواسع للمبادرة.

هل تكون المبادرة المصرية الفرصة الأخيرة للتسوية في ليبيا؟

عبدالباسط غبارة

تمددت الأزمة الليبية منذ العام 2011، ففي عامها التاسع لا تزال الأوضاع السياسية والأمنية تراوح مكانها في إطار من الصراع المتجدد على عدة جبهات بين مختلف الأطراف، بالرغم من كثافة التحركات الدبلوماسية في اتجاه دفع الليبيين إلى الحوار والتوافق حول نقاط الاختلاف بما يسّهل الوصول إلى تسوية للمأزق الراهن الذي يشكل مصدر قلق على الصعيدين الاقليمي والدولي.

وفي محاولة جديدة لتجاوز الأزمة المعقدة، أعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، السبت، عن مبادرة جديدة تحت اسم «إعلان القاهرة» التي تم التوصل إليها مع قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر ورئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح.ووصف السيسي المبادرة الجديدة بأنها «سياسية ومشتركة وشاملة»، مشددا على أنه «إذا صدقت نوايا الجميع ستكون بداية مرحلة جديدة لعودة الحياة الطبيعية والآمنة إلى ليبيا».

وأضاف الرئيس المصري: «لا يمكن أن يكون هناك استقرار في ليبيا إلا إذا وحدنا تسوية سلمية للأزمة، تتضمن وحدة وسلامة المؤسسات الوطنية، وتكون قادرة على الاطلاع بمسؤولياتها تجاه الشعب الليبي».كما أكد على أنه من الضروري أن «تتيح التسوية السلمية توزيعا عادلا وشفافا للثروات الليبية على كافة المواطنين، وتحول دون تسربها لأيدي من يستخدمونها ضد الدولة الليبية».

بنود المبادرة

- التأكيد على وحدة وسلامة الأراضي الليبية واستقلالها، واحترام كافة الجهود والمبادرات الدولية وقرارات مجلس الأمن، والتزام كافة الأطراف بوقف إطلاق النار اعتبارا من 8 يونيو الجاري.

- ارتكاز المبادرة على مخرجات مؤتمر برلين، التي نتج عنها حلا سياسيا شاملا يتضمن خطوات تنفيذية واضحة (المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية)، واحترام حقوق الإنسان، واستثمار ما انبثق عن المؤتمر من توافقات بين زعماء الدول المعنية بالأزمة الليبية.

- استكمال أعمال مسار اللجنة العسكرية (5+5) بجنيف، برعاية الأمم المتحدة، وقيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بإلزام كل الجهات الأجنبية بإخراج المرتزقة الأجانب من كافة الأراضي الليبية، وتفكيك الميليشيات وتسليم أسلحتها، حتى تتمكن

> في محاولة جديدة لتجاوز الأزمة المعقدة، أعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، السبت، عن مبادرة جديدة تحت اسم «إعلان القاهرة» التي تم التوصل إليها مع قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر ورئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح.ووصف السيسي المبادرة الجديدة بأنها «سياسية ومشتركة وشاملة»، مشددا على أنه «إذا صدقت نوايا الجميع ستكون بداية مرحلة جديدة لعودة الحياة الطبيعية والآمنة إلى ليبيا».

القوات المسلحة بالتعاون مع الأجهزة الأمنية من الاضطلاع بمسؤولياتها ومهامها العسكرية والأمنية في البلاد.

- العمل على استعادة الدولة الليبية لمؤسساتها الوطنية، مع تحديد الآلية الوطنية الليبية الملائمة لإحياء المسار السياسي برعاية الأمم المتحدة، واستثمارا لجهود المجتمع الدولي لحل الأزمة الليبية.

- إعادة سيطرة الدولة على كافة المؤسسات الأمنية ودعم المؤسسة العسكرية، مع تحمل الجيش الوطني مسؤولياته في مكافحة الإرهاب، وتأكيد دوره بالتعاون مع الأجهزة الأمنية والشرطية لحماية السيادة الليبية واستعادة الأمن في المجال البحري، والجوي، والبري.

- قيام كل إقليم من الأقاليم الثلاث بتشكيل مجمع انتخابي يتم اختيار أعضائه من مجلسي النواب والدولة الممثلين لكل إقليم، بجانب شيوخ القبائل والأعيان، ومراعاة نسبة تمثيل مقبولة للمرأة والشباب والنخب السياسية من المثقفين والنقابات.

وشدد هذا البند على أن تجتمع اللجان الثلاث تحت رعاية الأمم المتحدة ويتم التوافق عليها، ويتولى كل إقليم اختيار الممثل الخاص به سواء بالتوافق أو بالانتخاب وذلك في مدة لا تتجاوز 90 يوما.

- قيام كل إقليم باختيار ممثله للمجلس الرئاسي ونائب لرئيس الوزراء من ذوي الكفاءة والوطنية، بهدف تشكيل مجلس رئاسة من رئيس ونائبين، ومن ثم قيام المجلس الرئاسي بتسمية رئيس الوزراء ليقوم بدوره هو ونائبيه بتشكيل حكومة وعرضها على المجلس الرئاسي، تمهيدا لإحالتها لمجلس النواب لمنحها الثقة.

- يقوم المجلس الرئاسي باتخاذ قراراته بالأغلبية، عدا القرارات السيادية المتعلقة بالقوات المسلحة، فيتم اتخاذ القرارات أو البث في المقترحات التي يقدمها القائد العام للجيش في هذه الحالة بالإجماع وبحضور القائد العام.

- حصول كل إقليم على عدد متناسب من الحقائب الوزارة طبقا لعدد السكان، عقب التوافق على أعضاء المجلس الرئاسي الجديد وتسمية رئيس الحكومة، على ألا يجمع أي إقليم أكثر من رئاسة للسلطات

> تأتي المبادرة المصرية في وقت اشتدت فيه حدة الصراع في ليبيا وسط تصاعد وتيرة الغزو التركي للبلاد. حيث أصبحت المنطقة الغربية وخاصة العاصمة طرابلس قاعدة خلفية للأتراك في ظل تكدس الآلاف من المرتزقة والارهابيين الذين أرسلهم النظام التركي من سوريا الى ليبيا للتحالف مع المليشيات ضد الجيش الوطني الليبي.

الثلاث (المجلس الرئاسي، مجلس النواب، مجلس الوزراء).

وأوضح هذا البند أنه يجب أن يحصل إقليم طرابلس على 9 وزارات، وإقليم برقة على 7 وزارات وإقليم فزان على 5 وزارات، على أن يتم تقسيم الوزارات السيادية الست على الأقاليم الثلاثة بشكل متساو، وزارتين لكل إقليم مع تعيين نائبين لكل وزير من الإقليمين الآخرين.

- اضطلاع مجلس النواب الليبي باعتماد تعديلات الإعلان الدستوري من خلال لجنة قانونية يتم تشكيلها من قبل رئيس المجلس المستشار عقيلة صالح، وذلك عقب قيام اللجنة (تضم ممثلي أعضاء مجلسي النواب والدولة) بالاتفاق على النقاط الواجب تعديلها في الإعلان الدستوري في مدة لا تتجاوز 30 يوما، بدءا من تاريخ انعقاد أول جلسة.

- قيام الأمم المتحدة بالإشراف على المجمعات الانتخابية بشكل عام لضمان نزاهة سير العملية الخاصة، باختيار المرشحين للمجلس الرئاسي.

- على المجتمع الدولي إخراج المرتزقة الأجانب من كافة الأراضي الليبية.

سياق عسكري

تأتي المبادرة المصرية في وقت اشتدت فيه حدة الصراع في ليبيا في ظل تصاعد وتيرة الغزو التركي للبلاد.حيث أصبحت

> وتعتبر سرت ذات أهمية كبرى بسبب موقع المدينة الاستراتيجي، حيث تقع بين طبرق شرقا وطرابلس غربا، وتعتبر مفتاح السيطرة على ليبيا بكاملها، لكونها نقطة التقاء كافة ربوع المناطق الليبية شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، وقربها من موانئ وآبار النفط الرئيسية الثلاثة البريقة ورأس لانوف والسدرة، فضلا عن أنها تقع في إحدى المناطق الغنية بالنفط بين حقول سرت ومرادة وزلة.

المنطقة الغربية وخاصة العاصمة طرابلس قاعدة خلفية للأتراك في ظل تكدس الآلاف من المرتزقة والارهابيين الذين أرسلهم النظام التركي من سوريا الى ليبيا للتحالف مع المليشيات ضد الجيش الوطني الليبي.

كما تصاعدت وتيرة شحنات السلاح بشتى أنواعه والطائرات المسيرة التي دعم بها أردوغان حكومة السراج وباتت غرف العمليات في طرابلس تحت اشراف الضباط الأتراك، كما تحركت البارجات التركية وشاركت في قصف الاراضي الليبية وهو ما مكن المليشيات المسلحة من اقتحام أغلب مدن الغرب الليبي وصولا الى ترهونة التي كانت تعتبر أبرز مراكز الجيش الليبي.

وممارست المليشيات المسلحة ومرتزقة اردوغان ابشع انواع الانتهاكات والجرائم بدءا من مدينتي صبراتة وصرمان مرورا بمدينة الاصابعة وصولا الى ترهونة.حيث شهدت الأخيرة عمليات انتقامية ووثقت مقاطع فيديو وصور ما تقوم به عناصر الميليشيات والمرتزقة الموالية لحكومة السراج من جرائم نهب وتدمير في المدينة. وظهر عدد من المتورطين وهم يسرقون المحال التجارية والمنازل في مدينة ترهونة ولم يترك هؤلاء، وبعضم من المرتزقة السوريين شيئا على الإطلاق، فامتدت أيديهم حتى إلى الأغراض البسيطة مثل الغسالات والأدوات المنزلية.وأقرت منظمة الأمم المتحدة بعدد من هذه الوقائع، مضيفة أن عددا من التقارير أشارت إلى وقوع ما وصفتها بـ«أعمال عقاب وانتقام» في كل من الأصابعة وترهونة، ولفتت إلى تبعات ما يحصل على النسيج الشعبي في البلاد.

وحاولت العديد من الدول الدعوة الى وقف اطلاق النار وهو ما وافق عليه الجيش الوطني الليبي في الأيام الأخيرة من شهر رمضان ومع اقتراب عيد الفطر .لكن حكومة الوفاق أعلنت رفضها القبول بقرار وقف إطلاق النار منتشية بسيطرتها على قاعدة الوطنية والتي تمكن الجيش من الانسحاب منها تكتيكيا وفق موقف مدروس وخطة استراتيجية فرضها دخول تركيا المباشر في الصراع واستهداف بارجاتها وطائراتها للجيش الليبي.

وعقب ذلك أعلن الجيش الليبي إن قواته قررت الابتعاد عن طرابلس لمسافة 2 إلى 3 كيلومترات على جميع محاور القتال، ودعا حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا والتي يخوض الجيش الوطني قتالا ضد قواتها بأن تحذو حذوهم، لكن الاخيرة وبدعم مباشر من تركيا التي باتت تقود المعارك خرقت الهدنة مجددا وهاجمت ترهونة وقصفتها بشدة مرتكبة جرائم فضيعة دفعت الجيش الليبي الى الانسحاب خوفا من دمار المدينة وسقوط المدنيين.

ومع رضوخ حكومة السراج للأوامر التركية وتسليمها لمقاليد الحكم في طرابلس للباب العالي، باتت أطماع أردوغان تتصاعد وباتت عيونه على الآبار النفطية، وهو ما دفعه لتوجيه المليشيات والمرتزقة والارهابيين الموالين له الى مدينة سرت

> في الـ 19 من يناير الماضي، قرر المجتمعون في مؤتمر برلين بشأن الأزمة الليبية 3 مسارات أمنية وسياسية واقتصادية لحل الأزمة تمثل الحل الأمني في تشكيل اللجنة الأمنية العسكرية «5+5» من عسكريين نظاميين من طرفي الصراع الليبي الجيش الوطني وحكومة فايز السراج.وتشرف اللجنة على وقف إطلاق النار وإخراج المرتزقة الأجانب، حيث بدأت في عقد اجتماعاتها بجنيف في وقت سابق إلا أنها لم تتوصل إلى اتفاق نهائي.

أملا في احتلالها.وأقر أردوغان، في مقابلة مع تلفزيون «تي.آر.تي» الرسمي، بمساعيه لمواصلة العمل العسكري للسيطرة على مدينة سرت الليبية ومحيطها

وقال أردوغان إن حكومة الوفاق ستواصل القتال حتى تسيطر على مدينة سرت وقاعدة الجفرة الجوية التي تقع بمنطقة استراتيجية في الجنوب بالبلد المنتج للنفط.وشدد على أهمية سرت بقوله:«مدينة سرت ومحيطها مهمة لوجود آبار النفط مضيفا أنه «بعد ذلك ستكون العمليات أكثر سهولة، لكن وجود آبار النفط والغاز يجعل العمليات حساسة»، وفق قوله. وتعتبر سرت ذات أهمية كبرى بسبب موقع المدينة الاستراتيجي، حيث تقع بين طبرق شرقا وطرابلس غربا، وتعتبر مفتاح السيطرة على ليبيا بكاملها، لكونها نقطة التقاء كافة ربوع المناطق الليبية شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، وقربها من موانئ وآبار النفط الرئيسية الثلاثة البريقة ورأس لانوف والسدرة، فضلا عن أنها تقع في إحدى المناطق الغنية بالنفط بين حقول سرت ومرادة وزلة.

سياق سياسي

تعتبر المبادرة المصرية امتدادا للجهود الدولية لاقرار السلام في ليبيا، حيث تأتي مع تواصل الجهود الاممية لاستئناف المحادثات بين الاطراف الليبية.وأعلنت البعثة الأممية للدعم في ليبيا، الأربعاء 10 يونيو 2020، استئناف الجولة الثالثة من المحادثات العسكرية الليبية (5+5).وقالت، في بيان، إن وفدا الجيش الوطني الليبي وحكومة الوفاق منخرطان بشكل كامل في الجولة الثالثة من محادثات اللجنة العسكرية المشتركة (5+5).

كما أعلنت البعثة الأممية استئناف اجتماعات اللجنة العسكرية الليبية المشتركة 5+5.وتابع البيان أن البعثة عقدت اجتماعاً مع وفد الجيش الوطني الليبي في 3 من الشهر الجاري واجتماعاً آخر مع وفد حكومة الوفاق الوطني أمس الثلاثاء، من خلال الاتصال المرئي.ورأت البعثة، أن الاجتماعين كانا مثمرين حيث أتاحا الفرصة

> يظهر جليا محاولات اردوغان افشال الجهود المصرية لاحلال السلام في ليبيا التي انهكتها الحرب من خلال القيام باتصالات مع الدول العظمى ما يؤكد التداعيات السلبية للتدخلات التركية في المنطقة. حيث اجرى الرئيس التركي محادثات مع نظيره الأميركي دونالد ترمب، وقبلها مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين في محاولة لكسب تاييد هذه الدول لاطماعه في ليبيا.

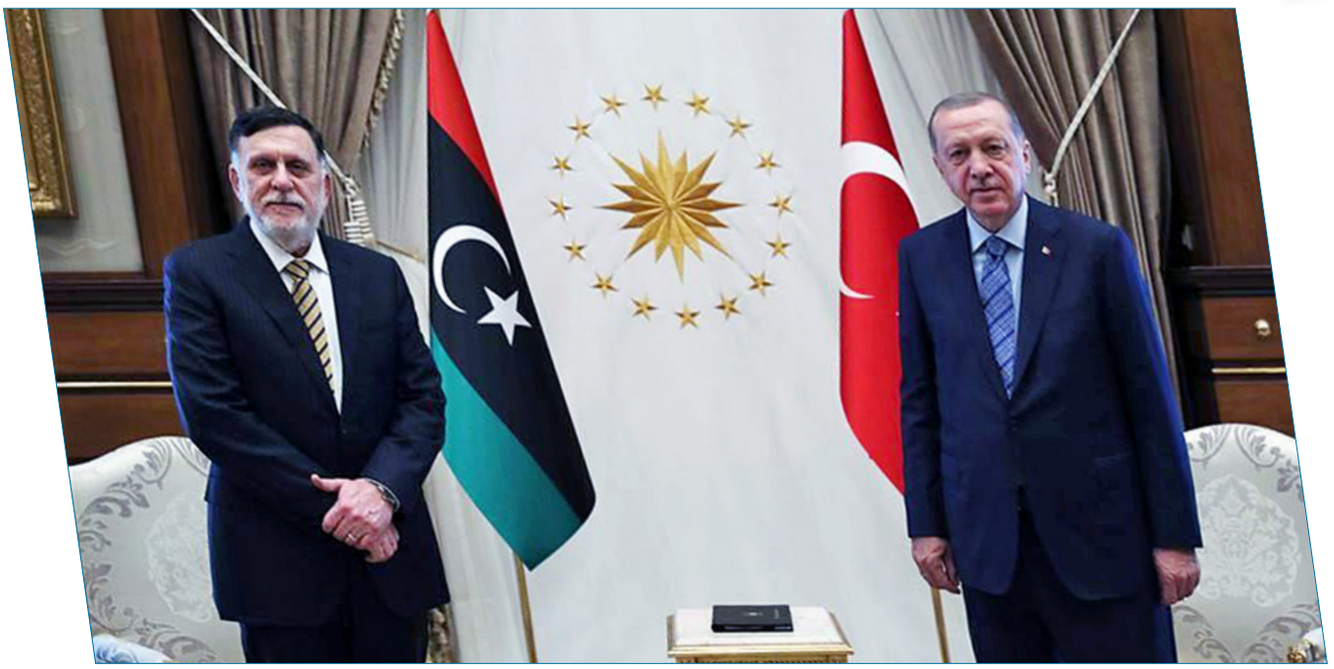

للبعثة أن تناقش مع الوفدين آخر التطورات على الأرض وأن تتلقى ملاحظاتهما على مسودة اتفاق وقف إطلاق النار الذي قدمته البعثة إلى الطرفين في 23 شباط/فبراير 2020.

وكانت البعثة الأممية قد أعلنت، في الثاني من يونيو الجاري، عن قبول كل من حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي استئناف مباحثات وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية المرتبطة بها بناءً على مسودة الاتفاق التي عرضتها البعثة على الطرفين خلال محادثات اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) في 23 فبراير 2020

وأكدت البعثة أن عودة الطرفين للحوار تمثل استجابة لرغبة ونداءات الأغلبية الساحقة من الليبيين الذين يتوقون للعودة للحياة الآمنة والكريمة بأسرع وقت ممكن.وأعربت في بيان، عن أملها أن ترافق استجابة الطرفين وقف الأعمال القتالية، والحد من التعبئة العامة وممارسة خطاب الكراهية.ونوهت إلى أن العودة بغية الوصول إلى حل يعيد للدولة مؤسساتها ومكانتها وللشعب ما يستحقه من استقرار ورفاه.

وفي الـ 19 من يناير الماضي، قرر المجتمعون في مؤتمر برلين بشأن الأزمة الليبية 3 مسارات أمنية وسياسية واقتصادية لحل الأزمة تمثل الحل الأمني في تشكيل اللجنة الأمنية العسكرية «5+5» من عسكريين نظاميين من طرفي الصراع الليبي الجيش الوطني وحكومة فايز السراج.وتشرف اللجنة على وقف إطلاق النار وإخراج المرتزقة الأجانب، حيث بدأت في عقد اجتماعاتها بجنيف في وقت سابق إلا أنها لم تتوصل إلى اتفاق نهائي.

واعتبرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، الإثنين، بالمبادرة المصرية لوقف إطلاق النار في ليبيا، امتدادا لمسار «مؤتمر برلين.وأشادت ميركل، خلال اتصال هاتفي مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، بالجهود المصرية البناءة لتسوية الأزمة الليبية.وقال المتحدث باسم الرئاسة المصرية السفير بسام راضي، في بيان، أن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل رحبت بالمبادرة المصرية حيث تراها امتدادً لمسار مؤتمر برلين بإضافة عناصر وأبعاد جديدة فعالة إلى العملية السياسية الليبية.

> أعلنت البعثة الأممية استئناف اجتماعات اللجنة العسكرية الليبية المشتركة 5+5.وتابع البيان أن البعثة عقدت اجتماعاً مع وفد الجيش الوطني الليبي في 3 من الشهر الجاري واجتماعاً آخر مع وفد حكومة الوفاق الوطني أمس الثلاثاء، من خلال الاتصال المرئي.ورأت البعثة، أن الاجتماعين كانا مثمرين حيث أتاحا الفرصة للبعثة أن تناقش مع الوفدين آخر التطورات على الأرض.

ترحيب واسع وتعنت تركي

مع الاعلان عن المبادرة المصرية تتالت ردود الفعل الدولية المرحبة، وآخرها جاء على لسان الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الأربعاء، الذي أشاد بالجهود المصرية لتحقيق التسوية السياسية اللازمة لإنهاء أعمال العنف في ليبيا، من خلال دعم وقف إطلاق النار هناك، وتفعيل إرادة الشعب الليبي في تحقيق الأمن والاستقرار لبلاده..

جاء ذلك في اتصال هاتفي أجراه ترامب مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، حسب ما أوضح المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية، السفير بسام راضي.وقال راضي إن الرئيسين تبادلا وجهات النظر حول تطورات الوضع في ليبيا، في ضوء إطلاق مبادرة «إعلان القاهرة»، حيث أعرب ترامب عن «ترحيبه بالجهود المصرية».وفي وقت سابق الأربعاء، طالب وزير الخارجية الأميركي في مؤتمر صحفي، بـ«الوقف الفوري» لإطلاق النار في ليبيا، داعيا إلى إنهاء كل التدخلات الخارجية في ليبيا والعودة لطاولة المفاوضات.

وفي نفس السياق، أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، الثلاثاء، دعمهما المبادرة المصرية بشأن الأزمة الليبية، وأعربا عن قلقهما من تصعيد المعارك في ليبيا.وقال الكرملين، في بيان، إن بوتين وميركل شددا خلال اتصال هاتفي على عدم وجود بدائل لوقف إطلاق النار، مطالبين ببدء مفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة في أسرع وقت في ليبيا، وأضاف أن بوتين وميركل يرحبان بالمبادرة المصرية للتسوية السياسية في ليبيا وفق قناة «روسيا اليوم».

وأعلنت دول عربية وغربية، السبت، ترحيبها بـ«إعلان القاهرة»، وحسب بيان الخارجية الفرنسية، فقد هنأ وزير الشؤون الخارجية الفرنسية جان إيف لودريان، السبت، نظيره المصري سامح شكري، على الجهود التي بذلتها مصر بشأن الملف الليبي.فيما أشادت اليونان بمبادرة مصر وذكرت الخارجية اليونانية في بيان «هكذا

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، الثلاثاء، دعمهما المبادرة المصرية بشأن الأزمة الليبية، وأعربا عن قلقهما من تصعيد المعارك في ليبيا.وقال الكرملين، في بيان، إن بوتين وميركل شددا خلال اتصال هاتفي على عدم وجود بدائل لوقف إطلاق النار، مطالبين ببدء مفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة في أسرع وقت في ليبيا.

فقط يمكن القضاء على الحسابات المعقدة في القضية الليبية».

وأعلنت الإمارات أيضا تأييدها للجهود المصرية «الخيرة» الداعية إلى وقف فوري لإطلاق النار في ليبيا.ورحبت المملكة العربية السعودية بـ«جهود مصر» الهادفة إلى حل الأزمة الليبية، فيما وصف وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، «إعلان القاهرة» بأنه «إنجاز مهم ومبادرة منسجمة مع المبادرات الدولية، يجب دعمها للتوصل لحل سياسي للأزمة الليبية».

وفيما كانت بيانات الترحيب الدولي تتالي كانت تركيا تحرض حكومة الوفاق على رفض العودة للحوار، ثم سرعان ما كشفت عن ذلك علانية حيث أعلن وزير الخارجية التركي مولود جاويش أغلو، الأربعاء، رفض بلاده المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار في ليبيا.قائلاً «إذا كان سيجري التوقيع على وقف لإطلاق النار، فإنه ينبغي أن يكون عبر منصة تجمع كل الأطراف معاً».على حد زعمه.

ويظهر جليا محاولات اردوغان افشال الجهود المصرية لاحلال السلام في ليبيا التي انهكتها الحرب من خلال القيام باتصالات مع الدول العظمى ما يؤكد التداعيات السلبية للتدخلات التركية في المنطقة.حيث اجرى الرئيس التركي محادثات مع نظيره الأميركي دونالد ترمب، وقبلها مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين في محاولة لكسب تاييد هذه الدول لاطماعه في ليبيا.

وأدى التدخل العسكري المباشر الذي قامت به تركيا في ليبيا منذ يناير/كانون الثاني الماضي إلى تأزم الوضع أكثر وتأجيج الصراع في البلاد، حيث تحولت البلاد إلى بؤرة للمرتزقة والإرهابيين، فيما تواصلت شحنات الأسلحة والعتاد التركية التي تتدفق عبر المتوسط لتصل للمتطرفين وهو ما يشكل خطرا كبيرا يتهدد دول المنطقة والعالم، حيث يؤكد مراقبون أن ليبيا قد تتحول لقاعدة كبيرة للارهاب العابر للحدود والذي سيضرب في كل مكان دون استثناء خاصة في ظل الدعم التركي الذي يسهل تنقل الارهابيين في العالم.

ورغم التحذيرات المصرية من مغبة تهديد المنطقة الشرقية وبالتالي الاضرار بأمنها القومي تواصل المجموعات المسلحة هجومها على سرت لكن الجيش الليبي تمكن من صد كل تلك المحاولات.ويرى مراقبون انه لا يمكن حلحلة الازمة في ليبيا دون ممارسات ضغوط دولية على انقرة لكبح جماح الميليشيات غير المنضبطة ودفع حكومة الوفاق الى القبول بمبادرة مصر قبل ان تتعقد الامور اكثر في المنطقة.

> أعرب ترامب عن «ترحيبه بالجهود المصرية».وفي وقت سابق الأربعاء، طالب وزير الخارجية الأميركي في مؤتمر صحفي، بـ«الوقف الفوري» لإطلاق النار في ليبيا، داعيا إلى إنهاء كل التدخلات الخارجية في ليبيا والعودة لطاولة المفاوضات.

المبادرة المصرية حول ليبيا..

بين اختلافات الداخل والخارج

شريف الزيتوني

في مؤتمر صحفي مشترك مع القائد العام للجيش الليبي خليفة حفتر، بقصر الاتحادية بالقاهرة أعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يوم 6 يونيو الماضي عن مبادرة لحل الأزمة الليبية، تهدف إلى وقف إطلاق النار وإلزام الجهات الأجنبية بإخراج المرتزقة وتفكيك الميليشيات وتسليم أسلحتها ويتم عبرها انتخاب مجلس رئاسي ينتخبه الشعب تحت إشراف الأمم المتحدة ويضمن تمثيلية لأقاليم البلاد الثلاثة، إلى جانب استكمال مسار اللجنة العسكرية 5+5 في جنيف».

المبادرة المصريّة ورغم أنها تأتي ضمن مسار من المبادرات السابقة التي فشلت لكن هناك نيّة للقيادة المصرية في تسويقها بطريقة تقرّب كل الجهات الدولية إليها ولإنهاء سنوات الاقتتال في ليبيا والتي يبقى الشعب الليبي أكبر المتضررين منها وسط صراع أطراف يبدو أن لغة الحوار بينها معطلة وربما ستبقى كذلك دون تحمل الأطراف الإقليمية والدولية مسؤولية في الضغط على تلك الأطراف من أجل وقف كل أشكال التحارب وفتح صفحة جديدة تمنح الجميع على اختلافاتهم إمكانية المشاركة وطرح مشاريع الحل دون تعصّب أو اغترار بما يقع على الأرض.

واحتوت المبادرة المصرية كذلك على عدد من النقاط من بينها التأكيد على وحدة وسلامة الأراضي الليبية واستقلالها واحترام كافة الجهود والمبادرات الدولية وقرارات مجلس الأمن والتزام كافة الأطراف بوقف إطلاق النار اعتبارا من 8 يونيو/حزيران الجاري بالإضافة إلى ارتكازها على مخرجات مؤتمر برلين.

لكن وفي ظل المشهد القاتم محليا، والتداخل خارجيا، يبقى من الطبيعي أن يكون هناك اختلاف حول المبادرة، في ظل غياب مناخ الثقة، تنوّعت وجهات النظر حولها.

داخليا كانت هناك العديد من الأصوات المرحبة بالمبادرة المصرية، على اعتبار أن الليبيين هم العارفون بما يقع على الأرض وبما يجب أن يكون للخروج من الأزمة. فقد «أعلنت الحركة الوطنية الشعبية الليبية دعمها للمبادرة المصرية المُتضمنة في إعلان القاهرة، معتبرة أنها تلبي طموحات الليبيين في إعادة بناء الدولة، والتخلص من الإرهاب والمرتزقة، ووقف العدوان ، فضلاً عن مراعاتها لكل المعطيات التي تؤسس لحل سلمي يرضي جميع الأطراف.

وأضافت الحركة الوطنية أنه «صار من الضروري الإبتعاد عن الأساليب والطرق العقيمة والمشبوهة التي تم اعتمادها في مؤتمرات الصخيرات وجنيف.. وغيرها من المؤتمرات السابقة، ولم تنتج إلا الفوضى والتشظي وتعزيز الإنقسام، وجعلت البلد مرتعاً للمليشيات الاجرامية والمنظمات الارهابية.

أما خارجيا فقد رحبت الولايات المتحدة

> تهدف المبادرة المصرية إلى وقف إطلاق النار وإلزام الجهات الأجنبية بإخراج المرتزقة وتفكيك الميليشيات وتسليم أسلحتها ويتم عبرها انتخاب مجلس رئاسي ينتخبه الشعب تحت إشراف الأمم المتحدة ويضمن تمثيلية لأقاليم البلاد الثلاثة، إلى جانب استكمال مسار اللجنة العسكرية 5+5 في جنيف».

الأمريكية، اللاعب المتأرجح في الساحة الليبية، من خلال التماهي مع الدور التركي أحيانا والاحتراز منه أحيانا أخرى، بالمبادرة. وقالت عبر سفارتها في ليبيا إنها ترحب «بجهود مصر وغيرها من الدول لدعم العودة إلى المفاوضات السياسية التي تقودها الأمم المتحدة وإعلان وقف إطلاق النار». وتدعو «جميع الأطراف للمشاركة بحسن نيّة لوقف القتال والعودة إلى المفاوضات السياسية التي تقودها الأمم المتحدة».

من جانبها عبرت فرنسا عن دعمها للمبادرة بالمبادرة المصرية من خلال إشادة وزير الشؤون الخارجية الفرنسية جان إيف لودريان، السبت، خلال اتصال مع نظيره المصري سامح شكري بالجهود التي بذلتها مصر بشأن الملف الليبي. وحسب بيان الخارجية الفرنسية فقد رحبت فرنسا بالنتائج التي تحققت في القاهرة والتي تهدف إلى الوقف الفوري للقتال واستئناف المفاوضات في إطار اللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5. كما أعرب لودريان عن دعمه لاستئناف العملية السياسية تحت إشراف الأمم المتحدة، وفي إطار المعايير المتفق عليها في مؤتمر برلين.

روسيا بدورها كانت من المرحبين قائلة إن مبادرة السلام المصرية الجديدة في ليبيا يجب أن تكون المنتدى الرئيسي لتقرير مستقبل البلاد، مشيرة إلى أن «المقترحات التي طرحتها القاهرة شاملة، ويمكن أن تكون بمثابة أساس لمفاوضات طال انتظارها بين الطرفين المتناحرين في ليبيا». آملة في أن تستجيب لها حكومة الوفاق في طرابلس.

عربيا رحب الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط بالمبادرة. وقال مسؤول بالأمانة العامة للجامعة في تصريحات إعلامية «بأن الأمين العام يرحب بكافة الجهود - وبالذات العربية - الرامية إلى حقن الدماء بين الأشقاء الليبيين وتثبيت وقف شامل لإطلاق النار، داعياً الى إستكمال مفاوضات اللجنة العسكرية المشتركة التي ترعاها البعثة الأممية في ليبيا، واستئناف الحوار السياسي بين مختلف الأطياف والمكونات الليبية». أما على مستوى الدول فقد كانت المواقف المستبشرة بالمبادرة بالأساس خليجية، حيث أشادت المملكة السعودية بالجهود المصرية الهادفة إلى حل الأزمة الليبية

> في ظل المشهد القاتم محليا، والتداخل خارجيا، يبقى من الطبيعي أن يكون هناك اختلاف حول المبادرة، في ظل غياب مناخ الثقة والاعتقاد بأن كل اقتراح خارجي يحمل في طياته نوايا باعثيه، تنوّعت وجهات النظر حولها بين مرحب بها على اعتبار أنها فرصة للحل ووضع حد للنزاع المسلح والدخول في تسويات سياسية، وبين من يرفضها بحجة أن الجانب المصري أقرب إلى معسكر الجيش منه إلى معسكر طرابلس.

مؤيدة دعوة الرئيس المصري إلى وقف إطلاق النار في ليبيا وفق المبادرة التي تضمنها إعلان القاهرة اليوم السبت 6 يونيو».

من جانبها أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة، عن تأييدها للجهود المصرية الداعية إلى وقف فوري لإطلاق النار في ليبيا، والعودة إلى المسار السياسي. «وثمنت وزارة الخارجية الإماراتية في بيان لها المساعي التي تقودها الدبلوماسية المصرية بحسٍّ عربي مسؤول وجهود مثابرة ومقدرة». قائلة إنه «كان من الطبيعي أن تبادر الإمارات إلى تأييد المبادرة المصرية لأنها تتكامل مع رؤيتها للحل، خصوصاً أنها تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار والعودة إلى المسار السياسي الذي تقوده الأمم المتحدة «.

وقد دعت وزارة الخارجية والتعاون الدولي في هذا الإطار الجهات الليبية كافة، وعلى رأسها حكومة الوفاق والجيش الوطني الليبي إلى التجاوب الفوري مع هذه المبادرة حقناً للدماء، وتمهيداً لبناء دولة المؤسسات، وتفادياً لاستمرار الاقتتال بكل ما يحمله من أخطار تمد في عمر الصراع، وتهدد الكيان الليبي المستقل». مؤكدة وقوف دولة الإمارات مع كافة الجهود التي تسعى إلى وقفه، بما يضمن سيادة ليبيا بعيداً عن التدخلات الخارجية كافة».

كما كانت هناك مواقف عربية أخرى مع المبادرة صادرة عن البحرين التي دعت إلى ضرورة تجاوب جميع الأطراف في دولة

داخليا كانت هناك العديد من الأصوات المرحبة بالمبادرة المصرية، على اعتبار أن الليبيين هم العارفون بما يقع على الأرض وبما يجب أن يكون للخروج من الأزمة.

◇◇◇◇◇◇◇◇◇◇◇◇◇◇◇◇

وبعيدا عن مواقف القبول والرفض المتوقعة كلها، تبقى للقاهرة حساباتها الخاصة في طرح المبادرة لأسباب منطقية، بعضها ظاهر في إطار الدعوة لاستقرار مجال جغرافي هي الأقرب إليه والأكثر تأثرا به، وبعضها احترازي من خلال التخوف من التغوّل التركي.

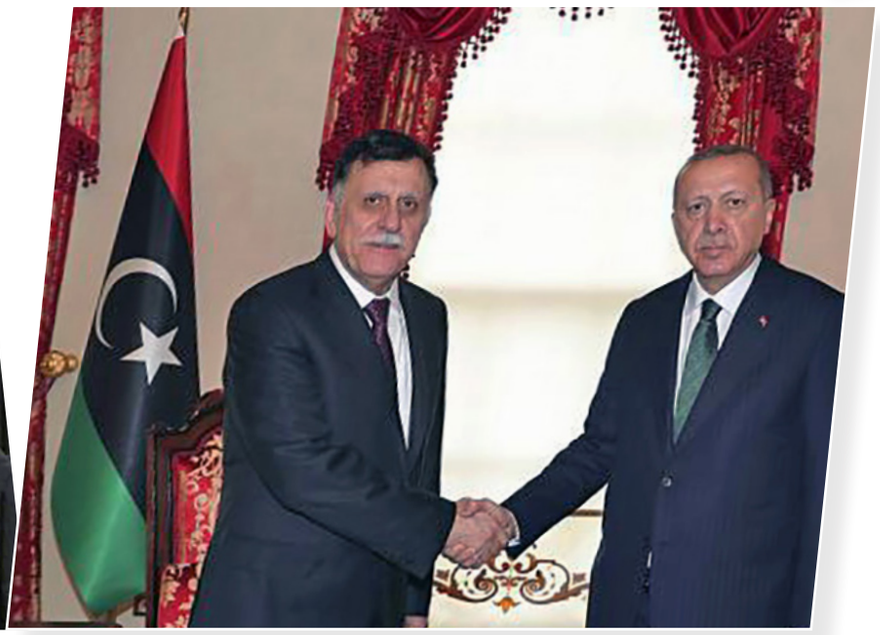

ليبيا مع هذه المبادرة، وتغليب الصالح الوطني لتحقيق التنمية والرخاء للشعب الليبي، والأردن الذي أعلن دعمه لها، من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة يحمي ليبيا ووحدتها واستقرارها عبر حوار ليبي.

أما معسكر الرفض فقد كان داخليا من خلال موقف نائب رئيس المجلس الرئاسي خالد المشري الذي رفض المبادرة المصرية وما حملته من شروط، مشيرا إلى أنها جاءت بعد تقدم قوات الوفاق في المعارك وأن معسكرهم غير قابل لإملاءات وهم «يخسرون» المعارك حسب قوله.

خارجيا كان الموقف المغربي رافضا لاعتبارات واضحة، أن الرباط كان مقرا لاتفاق الصخيرات وهو الذي مازال مرجعيته في ليبيا. أن الاتفاق السياسي الموقع بمدينة الصخيرات المغربية هو المرجعية الأساسية لأي حل سياسي في ليبيا بالتزامن مع إطلاق مصر لمبادرتها الجديدة للوساطة في الملف الليبي. قال وزير الشؤون الخارجية المغربي ناصر بوريطة إن الاتفاق السياسي الموقع بمدينة الصخيرات المغربية هو المرجعية الأساسية لأي حل سياسي في ليبيا.

تركيا الداعم الرئيسي لحكومة طرابلس أعلنت رفضها لأي مبادرة لوقف إطلاق النار، حيث أعلن وزير خارجيتها ، ميلود جاووش اوغلو، أنها مرفوضة و ولدت ميتة . وقال إذا كان هناك قرار بوقف لإطلاق النار، «فإنه ينبغي أن يكون عبر منصة تجمع كل الأطراف معاً». مضيفا «لا نرى أن دعوة وقف إطلاق النار لإنقاذ حفتر خالصة أو يمكننا تصديقها».

وبعيدا عن مواقف القبول والرفض المتوقعة كلها، تبقى للقاهرة حساباتها الخاصة في طرح المبادرة لأسباب منطقية، بعضها ظاهر في إطار الدعوة لاستقرار مجال جغرافي هي الأقرب إليه والأكثر تأثرا به، وبعضها احترازي من خلال التخوف من التغوّل التركي في ليبيا ما يجعل المنطقة مهددة ليس أمنيا فحسب بل حتى اقتصاديا في ظل سعي أردوغان للانقضاض على الكعكة الليبية عبر اتفاقات يبرمها دون شروط مع حلفائه في طرابلس.

رغم رفض حكومة الوفاق..

ترحيب ليبي داخلي واســـع بمبادرة القاهرة

رامي التلغ

أعلن الرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي، في يونيو، عن مبادرة أطلق عليها «إعلان القاهرة» لحل الأزمة الليبية. وقال في مؤتمر صحافي، يوم السبت، مع المشير خليفة حفتر، قائد الجيش الليبي، والمستشار عقيلة صالح، رئيس مجلس النواب الليبي، إن المبادرة، تتضمن وقف النار، وتفكيك الميليشيات وتسليم أسلحتها.

ونصت المبادرة على بنود عدة، أهمها: وقف إطلاق النار بداية من الثامن من يونيو 2020، وانتخاب مجلس رئاسي من قبل الشعب الليبي تحت إشراف الأمم المتحدة. كما تشمل المبادرة: «إخراج المرتزقة الأجانب من الأراضي الليبية، وتفكيك الميليشيات وتسليم أسلحتها، حتى يتمكن الجيش الليبي من الاضطلاع بمهامه الأمنية، فضلا عن استمرار عمل اللجنة العسكرية «(5+5)

وتضمنت المبادرة كذلك مسارات سياسية وأمنية واقتصادية، مشددة على أن الانتخابات التي ستسفر عن مجلس رئاسي ينتخبه الشعب الليبي يجب أن تضمن التمثيل العادل لجميع أقاليم ليبيا الثلاثة، تحت إشراف الأمم المتحدة للمرة الأولى في تاريخ البلاد، حسب المبادرة.

من ذلك، تجدّد العودة لطاولة المفاوضات في إطار مبادرة ساعية لإرساء حل سياسي مما أفرز ردود فعل متباينة من جانب الأطراف المعنية والفاعلة، ما بين مرحب ومعارض، ومستمسك بالصمت، فيما بقي آخرون يتابعون آخر المستجدات الميدانية.

حيث سارعت حكومة الوفاق الليبية إلى رفض مبادرة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، إذ أعلن رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا خالد المشري يوم السبت رفض أي مبادرة لا تقوم على الاتفاق السياسي الليبي. ووفقا لتصريحات صحفية قال المشري: «لا مكان لحفتر في أي مفاوضات قادمة»، مؤكدا رفض «التدخل المصري في كل ما يهم الليبيين» لأن ليبيا «دولة ذات سيادة».

وفي السياق ذاته، قال المتحدث باسم قوات حكومة الوفاق الليبية، محمد قنونو، «نتابع تقدم قواتنا البطلة بقوة».

من جانبه أكد المشير خليفة حفتر دعمه للمبادرة، التي أعلنها السيسي، وقال حفتر خلال المؤتمر الصحفي مع السيسي «إننا نؤكد دعمنا وقبولنا لها (المبادرة) آملين الحصول على الدعم والتأييد الدولي للعبور بليبيا لبر الأمان». من ناحيته قال عقيلة صالح، إن «مبادرة اليوم تتماشى مع أهداف الشعب والدستور الليبيين، حيث لا تهميش لأحد ولا إقصاء لأحد،

تضمنت المبادرة كذلك مسارات سياسية وأمنية واقتصادية، مشددة على أن الانتخابات التي ستسفر عن مجلس رئاسي ينتخبه الشعب الليبي يجب أن تضمن التمثيل العادل لجميع أقاليم ليبيا الثلاثة، تحت إشراف الأمم المتحدة للمرة الأولى في تاريخ البلاد، حسب المبادرة.

وبالتالي فهي صحيحة حسب العرف الليبي والدستور الليبي وكافة المعاهدات». وأضاف: «أدعو الليبيين أن يطووا صفحة الماضي، ونحن الآن بصدد بناء الدولة وإعداد السلطة التنفيذية».

في ذات الإطار، أكد رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح في تصريحات صحفية أن إعلان القاهرة للسلام هو أفضل حل للأزمة الليبية حيث جاء تتويجا لمشاورات محلية ودولية، مضيفا أن التدخل التركي عقد الأزمة.

كما أقرّ رئيس مجلس النواب الليبي أن هناك تفاعلا دوليا إيجابيا مع مبادرة القاهرة للسلام في ليبيا.

من ناحية أخرى، أعلنت مجموعة «أبناء ليبيا» والتي تضم مثقفين وناشطين سياسيين وإعلاميين ومهنيين، تأييدها «إعلان القاهرة» الذي أطلقه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بحضور المستشار عقيلة صالح، رئيس البرلمان والقائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر.

وقالت المجموعة في بيان لها: «تمر البلاد بظروف استثنائية، تتمثل في التطاول ومحاولة إعادة أمجاد الإمبراطوريات الغابرة على حساب حرية واستقلال ليبيا وبمساعدة من العملاء والخونة، ونؤكد وقوفنا التام ضد كل محاولات الاستعمار والهيمنة وسرقة ثروات ليبيا بحجج وشعارات براقة واهية، فضلاً عن تأييدنا الكامل لمبادرة مصر الصادرة يوم السبت 6 يونيو لحل الأزمة الليبية».

وأضاف البيان: «تستند المبادرة المصرية، إلى الاجتماعات واللقاءات في كل من باريس وباليرمو وأبوظبي وأخيراً مخرجات مؤتمر برلين، ونؤكد نحن مجموعة أبناء ليبيا على أنه لا حل للأزمة الليبية إلا بالحوار السياسي وضرورة جلوس جميع الأطراف الليبية إلى طاولة المفاوضات لتجنيب ليبيا ويلات الحرب والدمار والتشريد».

وطالبت المجموعة، المجتمع الدولي والدول الفاعلة وبعثة الأمم المتحدة بدعم

أكد رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح في تصريحات صحفية أن إعلان القاهرة للسلام هو أفضل حل للأزمة الليبية حيث جاء تتويجا لمشاورات محلية ودولية، مضيفا أن التدخل التركي عقد الأزمة.

أعلنت مجموعة «أبناء ليبيا» والتي تضم مثقفين وناشطين سياسيين وإعلاميين ومهنيين، تأييدها «إعلان القاهرة» الذي أطلقه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بحضور المستشار عقيلة صالح، رئيس البرلمان والقائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر.

المبادرة وتطبيق بنودها وضرورة تثبيت وقف إطلاق النار وإلزام الدول بحضر توريد الأسلحة وسحب كافة المرتزقة.

وتابعت «لا يسعنا في هذه الظروف إلا أن نتقدم إلى جمهورية مصر العربية قيادة وحكومة وشعباً بجزيل الشكر وفائق الامتنان على جهودهم لحل الأزمة الليبية ودعمهم المستمر لكافة الجهود التي من شأنها حفظ أمن وسلامة ليبيا».

كما أكد نائب رئيس المجلس الأعلى لأعيان ومشائخ ليبيا، السنوسى الحليق أن المجلس يؤيد مبادرة إعلان القاهرة التي طرحتها مصر. وأضاف الحليق في تصريح صحفي أن القبائل الليبية تؤيد المبادرة وتعتبرها الأفضل في حل الأزمة مضيفا أن القبائل الليبية تنخرط خلال الأيام المقبلة مع بعض الأجسام المدنية، ومجلس النواب، في جلسات ومباحثات لاختيار المجلس الرئاسي الجديد من رئيس ونائبين، في سبيل إنهاء حالة الاقتتال الدائرة، والبدء نحو الخطوات الأخرى التي تضمنتها مبادرة القاهرة.وأوضح ، نائب رئيس المجلس الأعلى لمشايخ وأعيان ليبيا، أن القبائل الليبية تجمع، على ما تضمنته المبادرة، مؤكدًا أنها تدفع محليًا نحو عملية الحوار والاستقرار.

يرى مراقبون أن إعلان القاهرة أفرز مواقف مختلفة حوله تترجم حالة الصراع التي تعيشها ليبيا منذ سنة 2011 في غياب واضح لدولة ذات بنية واضحة في إطار صراع متواصل حول الشرعيات يحكمه منطق السلاح و صراع الأمم على الأرض الليبية حول مقدرات الليبيين.

يرى مراقبون أن إعلان القاهرة أفرز مواقف مختلفة حوله تترجم حالة الصراع التي تعيشها ليبيا منذ سنة 2011 في غياب واضح لدولة ذات بنية واضحة في إطار صراع متواصل حول الشرعيات يحكمه منطق السلاح وصراع الأمم على الأرض الليبية حول مقدرات الليبيين.

د. محمد عامر العباني..

المبادرة المصرية تتويج لما سبقها من جهود لوقف القتال بليبيا

حوار/ سوزان الغيطاني

أكد عضو مجلس النواب الدكتور محمد عامر العباني أن المبادرة المصرية لحل الأزمة الليبية جاءت تتويجا لجهود إنسانية استوعبت كل ما سبقها من جهود لوقف إطلاق النار في ليبيا مضيفا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن المبادرة أقرب إلى مبادرة ليبية ليبية لإنهاء الأزمة والوصول إلى تسوية سلمية بما تضمنته من وحدة وسلامة التراب الليبي ومؤسّساته الوطنية

في أي سياق تقرأ المبادرة المصرية لحل الأزمة الليبية؟

المبادرة المصرية أو إعلان القاهرة جاءت تتويجا لجهود إنسانية مستوعبة كل ما سبقها من جهود ومحاولات قد بذلت لإطفاء نار الحرب ووقف إطلاق النار بين الإخوة المتحاربين ورأب الصدع ورتق النسيج الإجتماعي، فكانت دبلوماسية جبارة خاضتها الدبلوماسية المصرية، خاصة بعد رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي واحتضانها للجامعة العربية فالأماني الطيبة الواردة بالمبادرة قد أبرزت بجلاء ما يريده الشعب الليبي لبلاده من أمن وأمان وإستقرار، يمكّن أطراف الصّراع من وقف إطلاق النّار وأعمال القتل والتدمير، وتمكّين الخصوم جميعا من الانتقال من حالة الإحتراب إلى العمل السلمي المنظم، وبقبول ما تتوصل إليه لجنة 5+5 من توصيات أمنية، وإبعاد تركيا والمرتزقة السوريين الذين إستجلبتهم أنقرة للقتال في ليبيا.

هل يمكن أن تقدم لنا قراءة تحليلية في المبادرة من حيث أهم بنودها؟

بالرغم من أن المبادرة المصرية قد أتت متأخرة قليلا إلا أنها قد ركزت على وحدة وسلامة الأراضي الليبية واستقلالها واحترام كافة الجهود والمبادرات الدولية وقرارات مجلس الأمن، إضافة إلى مخرجات مؤتمر برلين، بحيث نتج عنها حلاً سياسيا شاملا يتضمن المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية

فالمبادرة المصرية بطرحها لأفكار سبق لليبيين مناقشتها، تعتبر أقرب إلى مبادرة ليبية ليبية لإنهاء الأزمة والوصول إلى تسوية سلمية بما تضمنته من وحدة وسلامة التراب الليبي ومؤسّساته الوطنية، وإنتاج مجلس رئاسي من رئيس ونائبين يمثلون المناطق التاريخية في ليبيا ورئيس حكومة منفصل لقيادة مرحلة انتقالية تمكّن من عودة ليبيا بقوة إلى المجتمع الدولي.

كيف تابعت ردود الفعل على المبادرة؟

بالرغم من أن المبادرة لم تكن مقبولة من قادة المليشيات التي تقودها جماعة الإخوان الإرهابية، وكذلك المجلس الرئاسي ورئيسه فائز السراج الذي ينفذ فقط أوامر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان،فإن ما حصدته المبادرة من دعم وتأييد دولي، يؤكد على عظيم الزخم السياسي لها، وعلى مجلس الأمن الدولي سرعة تبني هذه المبادرة وتوفير الحماية والرعاية الدولية حتى تحقق هذه المبادرة الغاية منها، وأنصح مجلس النواب الليبي السلطة الشرعية الوحيدة المنتخبة اتخاذ قرار بالموافقة على ما جاء بالمبادرة، وكذلك القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية بإعادة خططها

وإستراتيجياتها لقادم المرحلة، بما في ذلك إعادة تحالفاتها الإقليمية والدولية ومع الدول الشقيقة والصديقة.

برأيك كيف يمكن تطبيق المبادرة عمليا في ظل تعنت الطرف الآخر؟

يجب على الدبلوماسية المصرية بذل المزيد من الجهد الدبلوماسي، لوضع ضغط سياسي أكبر على الطرف الآخر الرافض للمبادرة بما تملكه مصر من علاقات متميزة مع أطراف الصراع، نتيجة لوقوفها على مسافة واحدة مع الكل، فمصر دون غيرها من الدول مؤهلة لإنفاذ هكذا اتفاق بما تملكه من وسائل دبلوماسية وسياسية.

برأيك ما أهداف المبادرة وخلفيات ظهورها؟

كان على المجتمع الدولي عدم الوقوف صامتا متفرجا على ما يجري من قتل وتدمير وتغول وسطوة التيار الإخواني والمليشيات المنبثقة عنه والمنظمات الإرهابية المرتبطة به، حيث بلغ الصراع أقصاه بالتدخل المباشر العسكري التركي، وما جلبه من مرتزقة أغلب أفرادها من منظمات مصنفة إرهابية، الأمر الذي دفع مصر لتعلن من القاهرة المبادرة التي تهدف لوقف القتال ووقف إطلاق النار، وإنهاء حالة التشظي.

ما الفرق بين إعلان القاهرة وغيره من المبادرات الدولية الاخرى؟

إن ما تملكه مصر من أدوات سياسية ودبلوماسية، وعلاقات مع ليبيا وخاصة المناطق الشرقية من روابط أصول ومصاهرة يجعل منها قادرة على الحركة والفعل، فمصر كانت عبر التاريخ لاعب مهم بل شريك في الشؤون والمصالح الليبية، فالشعب الليبي والمصري شعب واحد في دولتين، الأمر الذي يعطي مصر إمكانيات أكبر من أي دولة أخرى، ويؤهلها لتقديم المبادرات وجعلها مادة مقبولة في الواقع الليبي.

في حال فشل المبادرة ماهو السيناريو المنتظر؟

المبادرات مخاض مدني ناتج عن الفكر الإنساني الهادف لتحقيق السلم والأمن، يعبر دائما عن حسن نية وأماني وأمنيات طيبة لمقدم المبادرة، والمبادرة المصرية ليست استثناء، وبالرغم من أن قبول ورفض المبادرات ذو طبيعة إرادية، إلا أنه عندما يكون الأمر متعلق بتهديد السلم والأمن الدولي، فهنا على مجلس الأمن الدولي أن يفرض هذه المبادرات كرها على رافض قبولها، وإعلان القاهرة شأنه شأن كل المبادرات الدولية، فإذا ما حصد تأييدا دوليا خاصة من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، يصبح هذا الإعلان قابل لفرضه بقرار من مجلس الأمن الدولي، وتطبيقه كرها، وتطبق العقوبات في حق من يرفض حتى يخضع لإجبار القرار الأممي.

جمال شلوف:

إعلان القاهرة خارطة طريق متكاملة

حوار/ همسة يونس

أعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، 6 يونيو 2020 خلال مؤتمر صحفي مع رئيس مجلس النواب عقيلة صالح وقائد الجيش خليفة حفتر عن مبادرة لحل الأزمة الليبية، وقال السيسي إن «المبادرة تدعو إلى وقف إطلاق النار اعتبارا من الاثنين 8 يونيو 2020، وإلزام الجهات الأجنبية بإخراج المرتزقة وتفكيك الميليشيات وتسليم أسلحتها، إلى جانب استكمال مسار اللجنة العسكرية 5+5 في جنيف.

كما تنص المبادرة أيضا على ضمان تمثيل عادل لكافة أقاليم ليبيا الثلاث، في مجلس رئاسي ينتخبه الشعب تحت إشراف الأمم المتحدة، للمرة الأولى في تاريخ البلاد.

وللحديث بشكل أكثر تفصيلا حول المبادرة المصرية «إعلان القاهرة»، كان لـ«بوابة إفريقيا الإخبارية» هذا الحوار مع الباحث والمحلل الليبي ورئيس مؤسسة سلفيوم للأبحاث والدراسات، جمال شلوف، وإلى نص الحوار

كيف تابعتم إعلان المبادرة المصرية؟

إعلان القاهرة كان جهد موفق جدا، وفي توقيت ممتاز لتجميع الجهود الوطنية الليبية وتجميعها في إطار عمل سياسي موحد يتوافق مع الجهود الدولية السابقة من ناحية ويهدف لتحقيق الأهداف الوطنية الليبية.

ماذا بشأن المبادرة وبنودها وأهدافها؟

إعلان القاهرة يمكن تعريفه بأنها الوثيقة التنفيذية لمخرجات برلين، فهو تفسير لبرلين وتحديد لآليات تنفيذ مخرجاته بما يحقق الأهداف الوطنية العليا (الوحدة الوطنية، وتفكيك الميلشيات، والتوزيع العادل للثروة) وأهمية توقيت المبادرة هي أنها كأنت بمثابة المواجهة السياسية لمشروع الغزو التركي لليبيا وتوقيتها تناسب مع عودة الحراك والاهتمام العالمي بالأزمة الليبية بعد فتور أشهر بسب أزمة جائحة كورونا.

وتناول إعلان القاهرة المسارات الثلاثة لمخرجات برلين العسكري، والسياسي، والاقتصادي إذا كانت بنود المبادرة متكاملة.

ما تقييمكم لردود الأفعال حول المبادرة على الصعيد الداخلي والخارجي؟

ردود الفعل الدولية كانت مرحبة في أغلبها فلا يمكن معارضة مخرجات برلين التي دعمها قرار مجلس الأمن 0152 والتي حولها إعلان القاهرة إلى إطار زمني، وخطوات، وآليات محددة، لذا رحب بها الجميع باستثناء دعاة الفوضى و داعمي الإرهاب الذي يرعاه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وأتباعه في ليبيا.

ما رأيكم في موقف حكومة الوفاق وتركيا من المبادرة؟

كان لابد لحكومة الوفاق أن ترفض

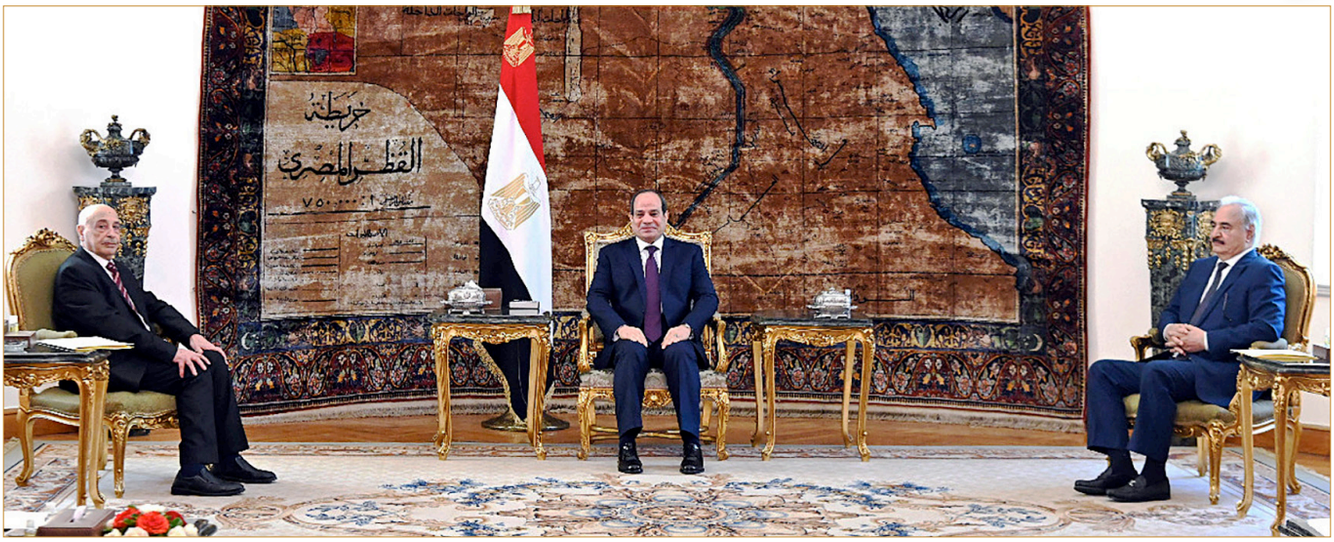

لأن إعلان القاهرة خارطة طريق للقضاء على الفوضى والتدخلات الخارجية، وهاتان النقطتان هما الأساس التي توجد لأجله حكومة الوفاق التي تدعم بالغزو التركي والوجود الميلشياوي الراعي للفوضى، وطالما مصالح اردوغان والميلشيات تتعارض مع إعلان القاهرة فكان لابد من رفضه.

اما تركيا فهي لم تحقق أي مكاسب سياسية أو اقتصادية من غزوها لليبيا فهي بعيدة عن السيطرة على منابع النفط والغاز الليبي من ناحية، وأيضا بعيدة عن الشاطئ الذي أدعت أنه يجاورها بحريا من ناحية أخرى لذا فأن كل أهدافها لم تتحقق من محاولة غزوها وإعلان القاهرة يمنعها من الاستمرار في الغزو ويفرض عليها المغادرة رفقة مرتزقتها.

برأيك.. هل تمثل المبادرة المصرية حل فعلي للأزمة الليبية؟

نعم المبادرة شاملة وتفرض حل حقيقي فهي نتاج اتفاق دولي من الدول المنغمسة في ليبيا في برلين من ناحية وتحقق آمال الليبيين في الحل السياسي والاقتصادي، وأيضا إنهاء الفوضى الأمنية المتمثلة في الميلشيات. لذا نجد أن معارضيها فقط هم من دعاة الفوضى والتدخل الأجنبي.

كيف يمكن تطبيق المبادرة المصرية عمليا في ليبيا؟

عمليا إعلان القاهرة يأخذ 3 مسارات وهي نفسها مسارات برلين:

-أمني عسكري.. في مباحثات 5+5 وتوحيد الجيش حسب اتفاق القاهرة.
-سياسي.. عبر مجلس رئاسي وحكومة منفصلة ودستور من خلال متابعة مجاميع انتخابية.
-اقتصادي.. هو استكمال للحوار الاقتصادي الذي ترعاه الأمم المتحدة لتوحيد المؤسسات الاقتصادية.
وبالتالي فإن إعلان القاهرة يعد بمثابة خارطة طريق متكاملة.

ما هو الفرق بين المبادرة المصرية وبين بقية المبادرات والمؤتمرات المتعلقة بالأزمة الليبية؟

الفرق بين إعلان القاهرة وما سبقه هو الآليات والجداول الزمنية الذي تجعله أكثر واقعية وقابل للتطبيق فهو كما أسلفت خارطة طريق متكاملة.

في حال فشل المبادرة ما هو السيناريو المنتظر لليبيا؟

في رأيي.. إعلان القاهرة هو أخر الحلول السياسية ولن يكون بديل له الا العودة للحسم العسكري وهو ما نتمنى عدم حدوثه.

كاريكاتير

محمد قجوم